4 رسائل واردة مدرجة على جدول أعمال جلستي مجلس الأمة اليوم وغداً

مجلس الأمة

رياض عواد

ادرج في جدول جلسة مجلس الامة التي ستعقد صباح اليوم الثلاثاء وغدا الاربعاء عدد 4 رسائل منها رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر السعيد.

ونصت الرسالة على ما يلي:

تلقينا بوافر المحبة والتقدير رسالتكم الكريمة التي ضمنتموها تهنئتكم وتهاني إخوانكم أعضاء مجلس الأمة بمناسبة عيد الفطر السعيد.

وإذ نعرب لكم عن خالص الشكر على ما عبرتم عنه من تهان رقيقة وتمنيات خالصة ودعاء صادق بهذه المناسبة المباركة التي يحتفل بها المسلمون قاطبة بعد أداء فريضة الصوم امتثالًا لأمر المولى – تعالي – لنسأل الباري – جل وعلا – أن يعيدها على وطننا العزيز وشعبنا الكريم بالخير واليمن والبركات، ويوفق الجميع لخدمة الوطن الغالي ورفعة شأنه، ويسدد الخطى لتحقيق أهداف مسيرته التنموية الطموحة نحو آفاق التقدم والرقي والازدهار، ويديم على الجميع موفور الصحة وتمام العافية.

– رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر السعيد.

ونصت الرسالة على الآتي:

ببالغ الثناء وبمشاعر ملؤها الاعتزاز والتقدير، تلقينا تهنئة معاليكم الكريمة، بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، أعاده الله عليكم وعلى وطننا الغالي، وعلى سائر الشعوب العربية والإسلامية بالخير واليُمن والبركات.

وإذ يسعدنا أن نبادلكم وجميع الإخوة الكرام أعضاء مجلس الأمة الموقر أجمل التهاني، فإننا نغتنم هذه الفرصة ونحن في ظلال هذه الأيام المباركة، لنسأله جل في علاه، أن يديم عليكم موفور الصحة والعافية، مقرونة بالتوفيق والسداد، وأن يحفظ كويتنا الحبيبة واحة للخير والأمان ويهيئ لها المزيد من التقدم والازدهار، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى، –حفظه الله ورعاه– ذخرا للبلاد، وقائدا للعمل الإنساني.

– رسالة من عضو مجلس الأمة أسامة عيسى الشاهين يطلب فيها تكليف لجان مجلس الأمة الدائمة والمؤقتة، كل في اختصاصها، الوقوف على استعدادات الأجهزة الحكومية المختلفة لمواجهة الأوضاع الإقليمية المتوترة واحتمالاتها.

وفيما يلي نص الرسالة:

لما كانت الأوضاع الإقليمية في غاية التوتر والاضطراب، ولما وجه سمو أمير البلاد – حفظه الله ورعاه – الأجهزة المعنية بضرورة الاستعداد وأخذ الحيطة، ولما كان مجلس الأمة معنيًا بالوقوف على إجراءات الحكومة تمثيلًا للأمة ورقابة من الشعب.

ولما كانت الأوضاع الإقليمية تحتم استعداد كل جهة عامة – وزارة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو غيرها – لمواجهتها وقيامها بدورها في إعداد خطط الطوارئ والتدرب عليها، من دون إبطاء أو إهمال.

لذا أتقدم لمجلسكم الموقر باقتراح القرار التالي: يُكلف مجلس الأمة لجانه الدائمة والمؤقتة – كل في مجال اختصاصه – الوقوف على استعدادات الأجهزة الحكومية المختلفة، كل فيما يخصه، الأمنية والدبلوماسية والصحية والغذائية والبيئية وغيرها، لمواجهة الأوضاع الإقليمية المتوترة واحتمالاتها».

– رسالة من عضو مجلس الأمة محمد الدلال يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل إعداد تقرير عاجل بشأن مدى سلامة استخدام خدمة شبكات الاتصال الجديدة (5G) ومدى توفر وضمان الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامة البيئة بسبب استخدام تلك الشبكات، على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

ونصت الرسالة على ما يلي:

أعلنت الجهات الرسمية في الدولة عن تبنيها خدمات الجيل الخامس لشبكات الاتصال (5G)، واعتبرت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أن ذلك يعد مواكبة للتطور القائم في مجال الاتصالات والتكنولوجيا وتطويرًا في البنية التحتية وقطاع الاتصالات وخدمة أفضل للجمهور.

وبالمقابل برزت آراء محلية ودولية عديدة فنية وتقنية وطبية تشير إلى خطورة الشبكات ومحطات البث في الخدمة الجديدة (5G) وأن من شأنها التسبب في أمراض كالسرطان وغيره بسبب الإشعاعات الكهرومغناطيسية الناتجة عن تلك الشبكات وفقًا تقارير دولية تناولت هذا الشأن، ونظرًا لما نص عليه الدستور الكويتي من أهمية الصحة العامة ودور وزارة الصحة في تحقيق الصحة العامة والمسؤولية التي يضعها قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على الهيئة لضمان عدم إضرار شبكات أو خدمات الاتصالات بالصحة والسلامة العامة والبيئة.

لذا فإنني أتقدم بطلب تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية بالمجلس إعداد تقرير عاجل بشأن مدى سلامة استخدام خدمة شبكات الاتصال الجديدة (5G) ومدى توافر وضمان الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامة البيئة بسبب استخدام تلك الشبكات على أن تقدم تقريرها للمجلس قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

قانون الجامعات الخاصة على جدول جلسات مجلس الامة

هيئة التدريس وزعت مشروع قانون الجامعات الحكومية على جميع النواب

أكد رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس الدكتور إبراهيم الحمود بأن الجمعية أعدت دراستها الدقيقة حول مشروع قانون الجامعات الحكومية المعروض حالياً أمام مجلس الأمة، وكما قامت بتوزيع هذه الدراسة على أعضاء اللجنة التعليمية بمجلس الأمة وإلى جميع أعضاء مجلس الأمة فرداً فرداً.

وأضاف الحمود إن الدراسة التي أعدتها الجمعية تناولت مواد المشروع بقانون الجامعات الحكومية مادة مادة وبشكل تفصيلي وأوردت الملاحظات الكفيلة بالمحافظة على استقلالية الجامعة وكيفية اختيار الإدارة والضمانات الواجبة لأعضاء هيئة التدريس بشكل يتناسب ويتواءم مع ما عليه الواقع في الجامعات المتقدمة في العالم.

ونبه إلى أن إدارة الجامعة سعت إلى إخفاء الموضوع عن أعضاء هيئة التدريس وعن جمعيتهم عامدة متعمدة بل هرولت نحو تمرير المشروع المهلهل الذي ينتقص من الحريات الأكاديمية والذي يجعل الجامعات الحكومية مجرد إدارات حكومية تابعة لا استقلال أكاديمي لها ولا كيان حقيقي سوى أنها تابعة بشكل مباشر للوزير وكأنها إدارة من الإدارات المركزية البيروقراطية.

وشدد على أن ملاحظات ودراسات الجمعية المقدمة بشأن مشروع قانون الجامعات الحكومية هي نتاج عمل تأصيلي متراكم يرجع إلى سنوات طويلة قامت به بالإضافة لهذه الهيئة الإدارية جميع الهيئات الإدارية السابقة سعياً نحو استقلال الجامعات الحكومية والمحافظة على خصوصية البيئة الجامعية وتحقيقاً لمزيد من الضمانات لأعضاء هيئة التدريس.

وأوضح الحمود أن جمعية أعضاء هيئة التدريس تعول على جميع أعضاء الهيئة التدريسية وعلى أعضاء مجلس الأمة بأن لا تتم مناقشة مشروع قانون الجامعات الحكومية في مجلس الأمة دون الأخذ بالاعتبار الدراسة والملاحظات التي أبدتها بشكل احترافي مهني، مبينا أن الدراسة الفنية المعمقة والملاحظات التي أبدتها جمعية أعضاء هيئة التدريس على مشروع القانون يمكن الاطلاع عليها وعلى تفصيلاتها من خلال مقر جمعية أعضاء هيئة التدريس، كما أن الجمعية سوف تقوم بتوزيع نسخ على جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

الملا يسأل العقيل عن النظام الآلي في «الشؤون» وعدد الكويتيين المسجلين في «الخدمة المدنية» انتظاراً للوظائف

د.بدر الملا

وجه النائب د. بدر الملا سؤالين برلمانيين إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل. وطالب الملا في السؤال الأول تزويده بالآتي:

1 – قيمة التعاقدات الخاصة بالنظام الآلي منذ أن تحمل ديوان الخدمة المدنية مسؤولية النظام الآلي بدلا من وزارة التخطيط وإلى ميزانية العام المالي 2018/2019.

2 – قيمة ما تحملته ميزانية ديوان الخدمة منذ تحمل الديوان مسؤولية النظام الآلي وحتى ميزانية 2018/2019.

3 – قيمة ما تحملته كافة الوزارات والهيئات والجهات الحكومية من ميزانياتها لحساب النظام المتكامل الخاص بديوان الخدمة المدنية منذ بدء تحمل الديوان مسؤولية النظام وحتى ميزانية 2018/2019.

4 – قيمة مكافآت العمل الإضافي التي تم صرفها للعاملين بديوان الخدمة بشأن التدريب واستخدام النظام المتكامل منذ بدء تولي المسؤولية وحتى ميزانية 2018/2019.

–5 قيمة مكافآت العمل الإضافي التي تم صرفها للعاملين بكافة الجهات الحكومية بموافقة ديوان الخدمة المدنية بشأن التدريب واستخدام النظام المتكامل منذ بدء تولي المسؤولية وحتى ميزانية 2018/2019.

6 – بيان بالحدود الدنيا والقصوى للبيانات التي يسمح النظام بإدخالها في كافة الحقول المستخدمة وعلى الأخص بنود المكافأة والأعمال الإضافية والممتازة مع تحديد تاريخ البدء في تنفيذ هذه الحدود بالنظام الآلي.

7 – الإفادة بكافة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن النظام المتكامل للخدمة المدنية منذ تولي الديوان المسؤولية وحتى العام المالي 2018/2019 وردود الديوان وعلى الأخص ما ورد بخصوص المكافآت التي صرفت بطريق الخطأ لبعض العاملين بالدولة – وما هي الإجراءات القانونية والفنية التي اتخذها الديوان اتجاه التقصير والأخطاء التي حدثت ولتصحيح هذه الأخطاء؟

8 – يرجى باين مدى إحكام العلاقة المنطقية بين النظام المتكامل ونظام القوى العاملة وضمان عدم وجود أخطاء في هذا الشأن؟ وهل هناك حالات سابقة بينت عدم إحكام تلك العلاقة وأدى ذلك إلى صرف مبالغ مالية؟ وما هي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟

9 – ما هو الأساس القانوني لقيام تلك الشركة بدعم ديوان الخدمة للنظام الآلي الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية (القوى العاملة الحالية)؟

10 – اسم الشركة المنفذة للنظام الآلي لوزارة الشؤون الاجتماعية المدعوم من ديوان الخدمة المدنية (النظام المتكامل للخدمة المدنية)؟ وهل هي ذات الشركة التي تقوم بعمل النظام المتكامل؟

11 –طريقة التعاقد مع الشركة المنفذة لنظام القوي العاملة – ودور ديوان الخدمة في هذا التعاقد– وقيمة التعاقد؟ مع تقديم ما يثبت ذلك من مستندات.

12 – قيمة مكافآت العمل الإضافي المعتمد من ديوان الخدمة المدنية لوزارة الشؤون الاجتماعية والخاصة بالعاملين في قطاع العمل (هيئة القوى العاملة) والمساعدات وغيرهم من العاملين بوزارة الشؤون وكذلك ديوان الخدمة المدنية منذ بدء تنفيذ النظام الآلي وحتى ميزانية 2018/2019.

13 – طريقة التعاقد مع الشركة المنفذة لنظام الشركات (بوزارة التجارة) واسم الشركة المتعاقد معها، وطريقة التعاقد مع تلك الشركة؟ ودور ديوان الخدمة المدنية في هذا التعاقد– وقيمة التعاقد؟ وما هي علاقة النظام المتكامل لدى الديوان مع النظام الآلي لوزارة والصناعة؟

14 – قيمة مكافآت العمل الإضافي المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية (لوزارة التجارة) والخاصة بالعاملين في الإدارات المعنية بتطبيق النظام الآلي الجديد وغيرهم من العاملين بوزارة التجارة وكذلك ديوان الخدمة المدنية منذ بدء تنفيذ النظام الآلي وحتى ميزانية 2018/2019.

15 – ما هي الجهات التي تم تنصيب النظام المتكامل الجديد المرتبط مباشرة مع الديوان بها؟ وهل كان لها ملاحظات على النظام مع تزويدنا بالمراسلات والردود إن وجدت؟

16 – ما هي الجهات التي لم يتم تنصيب برنامج النظام المتكامل الجديد لها حتى نهاية عام 2018 وفي حال وجوده ما هي الأسباب والمبررات التي دعت إلى ذلك؟

وقال الملا في مقدمة السؤال الآخر:

جاء في تصريح وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في جريدة الرأي بتاريخ 6 مايو 2019 بأنه لا توجد بطالة في دولة الكويت، وبناء عليه يرجى تزويدي بالآتي:

1 – عدد الكويتيين المسجلين في ديوان الخدمة المدنية بانتظار الحصول على وظيفة حتى تاريخ إعداد هذا السؤال موضحا فيه حصر طلبات التوظيف بالسنوات من أحدث طلب إلى أقدم طلب مع المؤهل العلمي؟

2 – يرجى تزويدي بعدد الذين رفضوا الوظيفة لآخر أربع سنوات مع تخصصاتهم ونسبتهم من عدد المتقدمين؟

3 – من المفترض أن خطة التنمية تواكب مخرجات التعليم وسوق العمل، يرجى تزويدي ما إذا كان هناك لجنة مشكلة بين الأمانة العامة للتخطيط والجهات الأكاديمية والتعليم المساند وهيئات التمريض لتحديد خطة الموارد البشرية المطلوبة وفق كل خطة تنموية خمسية، يرجى تزويد بالقرار والمهام وجدول يوضح عدد الاجتماعات لآخر خمس سنوات وأهم توصيات اللجنة وما نفذ من هذه التوصيات.

4 – يرجى تزويدي بكشف يوضح عدد الوظائف الشاغرة التي توفرت نتيجة انجاز مشاريع خطة التنمية الخمسية الأولى وخطة التنمية الخمسية الثانية وساهمت في حل مشكلة التوظيف.

5 – يرجى تزويدي بعدد الكويتيين الذين يتقاضون بدل البطالة وما هي تكلفتهم السنوية على ميزانية الدولة لآخر أربع سنوات.

6 – يرجى تزويدي بكشف موضح فيه عدد الكويتيين المتوقع تخرجهم خلال الأربع سنوات القادمة في مختلف التخصصات كل سنة على حدة.

7 – ما هو دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في رسم سياسات التعليم والتنمية البشرية ومخرجات التعليم في الخطة الخمسية الثالثة بما يتناسب مع الخصخصة واحتياجات القطاع الخاص

خورشيد: بقاء التأمين تحت مظلة وزارة التجارة وضع غير صحي نظرا لكبر حجم القطاع

صلاح خورشيد

قال رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد إن قانون المناقصات الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيدرج على جلسة مجلس الأمة لإقراره قبل فض دور الانعقاد الحالي.

وأضاف خورشيد إن بقاء التأمين تحت مظلة وزارة التجارة وضع غير صحي نظرا لكبر حجم القطاع، ورأينا أن تكون هناك وحدة مستقلة للتأمين وتحت مظلة وزير التجار

من جانبه، قالت عضو اللجنة المالية البرلمانية صفاء الهاشم إن اللجنة وافقت على قانون المناقصات الخاص بالمنتج الوطني وإدخال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليعرض على المجلس كمداولة ثانية.

وأضافت الهاشم في تصريح صحفي تم تأجيل التصويت على قانون التأمين للأحد المقبل.

الحويلة: الأمن السيبراني جزء أساسي من أي سياسة أمنية وطنية.. ويجب تعزيزه

م. محمد الحويلة

دعا النائب محمد الحويلة إلى التوسع في مجال الأمن السيبراني وتعزيزه لمكافحة الجرائم الإلكترونية والقضاء عليها وحماية أنظمة الدولة المختلفة، والعمل على استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة والطموحة وتأهيلها، وتطوير المتخصصين في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وبناء الشراكات مع الجهات العامة والخاصة، وتحفيز الابتكار والاستثمار في هذا المجال للإسهام في تحقيق نهضة تخدم مستقبل الاقتصاد الوطني، وعقد مؤتمرات للأمن السيبراني لتعزين الأمن الوطني والتفاعل الاقليمي والدولي للتصدي للجرائم الإلكترونية.

وأشاد الحويلة بفتح المجال أمام الحاصلين على تخصص الأمن السيبراني للالتحاق كضباط اختصاص بالداخلية، مؤكدًا أن الأمن السيبراني يشكل جزءاً أساسياً من أي سياسة أمنية وطنية، حيث أمنت العديد من الدول نفسها في هذا المجال وأصبحوا يصنفون مسائل الدفاع السيبراني (الأمن السيبراني) كأولوية في سياساتهم الدفاعية الوطنية.

وأشار الى أنه في عصر التكنولوجيا أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر في صد ومنع أي هجوم إلكتروني قد تتعرض له أنظمة الدولة المختلفة بعد ان أصبحت المؤسسات الحكومية اليوم تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتشغيل وتقديم الخدمات للمواطنين الأمر الذي يجب العمل على حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية، التي تهدف عادة إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو إتلافها أو ابتزاز المال من المستخدمين، وتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات الشخصية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين.